الحكمة سراج العطاء

الشيخ د.أحمد حسين أحمد محمد

الظلم العالمي وأزمات تنتظر الحل

يوما بعد يوم تزداد ازدواجية بعض الدول والمنظمات الغربية التي تتمثل في رفع شعارات حقوق الإنسان في ذات الوقت الذي تدعم فيه أنظمة استبدادية قمعية وتستثمر شعارات الديموقراطية والحرية وحقوق الإنسان لتمرير مشاريعها للسيطرة على الأسواق ورؤوس الأموال، فعلى سبيل المثال تجد أن صندوق النقد الدولي والذي تأسس في 1945 مباشرة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية للعمل على تعزيز الاستقرار المالي والتعاون في المجال النقدي عالميا قد انحرفت بعض ممارساته في البلدان النامية لتكشف وجها آخرا يخالف المعلن عنه فلقد كانت تجربة مالاوي مريرة إذ باتت الأراضي الزراعية العامة مزارع خاصة تتحكم فيها شركات التبغ العالمية وتحرص فيها على مصالحها التجارية فقط من خلال السوق المفتوح الذي يوفر الدخان للمستعمر الجديد ولو كان ذلك على حساب هلاك الملايين في مالاوي وغيرها من البلدان النامية.

ولقد أشار تقرير للغارديان البريطانية إلى أن سياسات صندوق النقد الدولي قد أدت بمالاوي الى المجاعة لأنها قررت ـ تحت ضغط الصندوق ـ خصخصة قطاع البذور وإخراجه من نطاق حماية الدولة التي كانت تنظم الأسعار وتحقق الاكتفاء الذاتي من البذور للشعب ولذلك وجدت نفسها في سنة 2002 أمام مجاعة هي الأسوأ منذ 1949 وقد بلغت ديون مالاوي في تلك السنوات 70 مليون دولار وهو يمثل 20٪ من ميزانية الدولة وهو ما يمثل أكثر من ميزانية الصحة والتعليم والزارعة مجتمعة في بلد مازالت أوضاعه الاقتصادية معلقة في قبضة دائنيه وتقلبات الأسواق العالمية والمناخات الاقتصادية القاسية.

إن مثل هذه الأوضاع تؤكد وجود حرب صامتة لكنها مشتعلة تستهدف الشعوب المستضعفة في هويتها وكيانها واقتصادها لكي ينقلب رشدها الإنساني وتتحول إلى ساحة سوق متوحشة مستهلكة فقط.

ان خيار الشعوب الأفضل دائما هو مواجهة التحدي بتكريس المحافظة على الهوية الحقيقية وتطويرها لخلق شعوب واعية ذات هوية خاصة بها وقادرة على معرفة ما وراء القيم المجتمعية وبناء مجتمع مقتدر على كل الأصعدة.

إننا في العالم الإسلامي أمام مرحلة تاريخية حساسة نتعرض لأزمة داخلية تستدعي منا أن نقدم للعالم بأسره نموذجا إسلاميا حضاريا في كل أبعاده العلمية والمعرفية والتكنولوجية والصناعية لكي لا نستمر في البقاء عالة على غيرنا، إننا نريد إسلاما يكون برنامجا عمليا سلوكيا للحياة ينهض بالإنسان ويحقق طموحه تطويرا للحياة المعاصرة والاقتصاد الإنساني.

وأمام هذا التحدي نقف أمام اختيارات أحدها يقبل بضياع الذات وقتل الروح الإيجابية وتكريس السلبية والثاني يريد المواجهة لكنه يترنح تائها لا يعلم ماذا ينبغي له فعله فتضيع الجهود وتستمر النكسة ولكن يبقى الخيار الصحيح هو ذاك الذي يقوم على تحريض عقولنا بالتربية الفكرية النقدية كما يقوم على استقراء المعارف العالمية والتحولات الإنسانية التي تجعلنا شركاء رئيسيين في صناعة عالم اليوم دون تقليد الآخر او تكاسل.

الموقف السياسي

عبدالمحسن محمد الحسيني

ما الغرض من «التقاعد المبكر»؟

الكل في الدواوين يتساءل عن الغرض من تبني بعض أعضاء مجلس الأمة لمشروع التقاعد المبكر.. ويتساءل الناس عن القانون الحالي لمؤسسات التأمينات الخاص بالتقاعد وأعرب أكثرية الناس عن ارتياحهم التام للقانون الحالي، وحتى البعض من النواب غير مقتنع بهذا المشروع.. وأشار البعض من هؤلاء النواب إلى أن مقدمي المشروع يريدون تنفيع بعض الناخبين دون مراعاة مصالح المتقاعدين أو الأخذ بعين الاعتبار ما يترتب عليه قانون المشروع الجديد حيث أعربت المؤسسات المتخصصة بالاقتصاد عن عدم ارتياحها للمشروع الجديد وأشارت إلى أن هذا المشروع سيؤثر على الوضع الاقتصادي للكويت بشكل سلبي وكذلك على المتقاعدين..

ولوحظ أن وجهات نظر المؤسسات التي تم استشارتها كلها ترفض المقترح الجديد وتمسكها بالقانون الحالي للمتقاعدين.

أعتقد من الأفضل أن يعقد النواب الأعضاء المقترحون لمشروع التقاعد المبكر مؤتمرا صحافيا يشرحون وجهة نظرهم ورأيهم بخصوص المشروع المقترح وبيان الغرض الأساسي الذي يتوجب أن يأخذ بعين الاعتبار مصلحة المتقاعدين.. لا نريد أن نطرح مشروع اقتراح دون أن نضع أسس والغرض من المشروع.. لأن معظم الناس غير مقتنعين وليس لديهم أي معلومات حول المقترح الجديد.

تقدم النائب د.عبدالكريم الكندري باقتراح جيد مهم ويعود بالفائدة الاقتصادية على الدولة وهو عدم السماح لتعيين أي وزير تم استجوابه وطرح الثقة به ليعمل مستشارا برتبة وزير في أي مؤسسة حكومية.. فلقد تم تعيين العديد من الوزراء الذين سحبت منهم الثقة بعد أن فشلوا في التعامل مع الاستجوابات التي قدمت لهم خلال المجلس.. وأن هؤلاء المستشارين يتم تعينهم دون أن يحدد لهم أي عمل، وهذا مما يدل على أن التعيين جاء لتنفيعهم فقط ماديا دون مراعاة الوضع الاقتصادي والمالي للدولة، حيث ان رواتب هؤلاء المستشارين الذين ليست لديهم أي مهام تكلف الدولة ميزانيات ضخمة.. أرجو أن يعطي أعضاء مجلس الأمة لاقتراح د.عبدالكريم الكندري الاهتمام لوضع حد لتلك التعينات العفوية التي لا تمت بأي مصلحة للدولة، بل إن هذه التعينات تكبد الدولة ميزانيات ضخمة.. كذلك أشار مقترح د.عبدالكريم إلى عدم تعيين أي وزير سقط في الاستجواب إلى موضع آخر وبنفس الدرجة، حيث يحتفظ بدرجة وزير مثل وزير الإعلام والشباب والرياضة السابق الذي عين مديرا للطيران المدني.. فهو أيضا لم يثبت قدرته وجدارته في العمل الذي كلف به حيث الكل يشتكي من الأوضاع المزرية في مطار الكويت.. وكان آخر تلك المشاكل التي يعاني منها المواطن هو السير الخاص بالحقائب ونأمل أن يهتم نوابنا الكرام في مناقشاتهم داخل المجلس بالمواضيع التي لها ارتباط بمصالح الوطن والمواطنين.

من أقوال سمو الأمير الراحل الشيخ جابر الأحمد:

«إن ما وصلت إليه الكويت من مكانة وسمعة دولية مرموقة إنما يرجع الفضل إلى تكاتف أبناء هذا البلد وتماسكهم وتعاضدهم، وعلينا اليوم أكثر من أي وقت مضى أن نحافظ على هذه الصفات الأصيلة لأسرتنا الكويتية الواحدة وأن نرعاها ونزيدها وثوقا على مر الأيام».

والله الموفق...

زبدة الحچي

غرد ولكن!

@mkmalyaseen
Alyaseen86@hotmail.com

محمد خالد الياسين

مع التطور في عالم التكولوجيا والتوسع في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي اضحت هذه الوسائل منابر إعلامية وساحات لإبداء الرأي واستخدامها من قبل البعض للاسف للاساءة والتشهير رأت الدولة ان تشرع قانونا للإعلام الالكتروني انطلاقا من أن حرية الفرد تنتهي عندما تبدأ حرية الآخرين، ومن يحاول تجاهل هذه الحقيقة الثابتة، فإن القانون قادر على إعادته الى صوابه من جهة ومن جهة اخرى ان يحصل المتضرر على كامل حقوقه بما يتناسب مع الضرر والاساءة التي لحقت به، ورغم وجود قانون رادع، ولكن للاسف البعض لايزال يتجاهل وجود قانون ينظم استخدام والتعامل مع وسائل التواصل بشكل يحقق المصلحة العامة فنجد البعض يستغل «تويتر» على وجه التحديد في تدوين وكتابة تغريدات تسيء الى شخص ما وقد تكون الشخصية المستهدفة سياسية من خلال هذه التغريدات يمكن ان تنال من سمعته وتحط من كرامته وهذا لا يجوز شرعا ولا قانونا، المشكلة ان الكثير من المغردين من الاعمار الصغيرة ويجهلون خطورة إساءة استخدام هذه الوسائل، والسؤال الذي يطرح نفسه ماذا يجب ان نفعله على الاقل لكي نحمي الشباب من الوقوع تحت طائلة القانون؟ وايضا نوصل لهم رسالة بان للحرية حدودا؟ اعتقد ان الجيل الجديد صعب ان يتقبل النصائح المباشرة لذا مطلوب من الدولة ومؤسسات المجتمع المدني ان تقوم بما يلزم لتلقين الشباب مبادئ الحرية الحقة وان الكويت فريدة بتجربتها الديموقراطية وفيها مساحة لا يستهان بها من الحرية، وتنويرهم بان التعبير غير المنضبط والمتضمن إساءة متعمدة قد يكلفهم الكثير والاهم ان يعي الجميع ان للناس كرامات ولديهم أسر ومن غير اللائق التجريح والتشهير من خلال تغريدات شخصية أو عبر حسابات وهمية وايضا لا بأس من التذكير بأن وسائل التواصل سلاح ذو حدين به حد أمن وهو حد الطرح الموضوع وحد جارح قد يتنهي استخدامه من قبل الشخص بمصير مظلم.

اللهم احفظ الكويت وشعبها من كل مكروه

رؤية

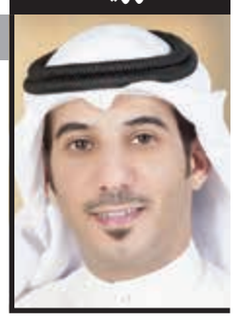

@mmaldgaini
al.dujaini@hotmail.com

محمد مطلق الدجيني

المال السياسي.. والوعي الشعبي

نعيش هذه الأيام أجواء العرس الانتخابي لاختيار أعضاء المجلس البلدي للدورة المقبلة، ولم تتبق إلا أيام على موعد الاقتراع المقرر له يوم 12 مايو، وفي الوقت ذاته نجد أننا أمام صورة ضبابية للمشهد السياسي فيما يتعلق بالعلاقة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في ظل الاستجوابات المتتالية خلال الفترة الماضية.

ويرى كثير من المراقبين والمتابعين أن حالة الصدام بين السلطتين تضعنا أمام تغيير محتمل في المشهد السياسي، قد يكون بحل مجلس الأمة، أو إجراء تغييرات واسعة وكبيرة في الحكومة. وهذا التغيير لا شك أنه سيكون إيجابيا مادام يستهدف تحريك عملية التنمية والدفع بشكل فعال في اتجاه القضاء على الفساد وتعزيز دور أصحاب الكفاءات للنهوض بمستقبل الكويت.

وفي هذه الفترة، يبرز مجددا على السطح مصطلح المال السياسي ودوره في التأثير السلبي على الأهداف النبيلة والطموحات الكبيرة سواء فيما يتعلق بمستقبل المجلس البلدي أو مجلس الأمة أو حتى السلطة التنفيذية بمختلف فئاتها ودرجاتها الوظيفية في كل المواقع والمؤسسات الحكومية.

المال السياسي يعرف بأنه أي مبالغ تدفع لمصلحة السياسة، سواء لجهات خارجية أو أطراف داخلية، وسبق أن أثيرت الكثير من الحكايات عن إيداعات وشراء ذمم واستقالات في الحكومة، وهذه الأمور ليست موضوعنا اليوم لأنها معروفة للملأ، ويصعب تغييرها، أما ما يهمنا فهو كيف نتجنب تكرارها، في وطن نسعى لأن تترسخ فيه القيم وتسود العدالة لنضمن مستقبلا مزدهرا لوطننا وأبنائنا.

إذا أمعنا التفكير ودققنا النظر فسنجد أن المال السياسي ليس ملكا للحكومة لتتصرف فيه كيفما تشاء، بل هو مال عام يفترض أن له حرمته، فلماذا مع كل انتخابات نسمع عن تدخل الحكومة فيها بشكل أو بآخر عبر دعم هذا وإثارة الشبهات حول ذاك؟! هل هي عاجزة عن مواجهة خيارات الشعب؟!

أليس الأجدر بها التركيز على تطوير الخدمات والمرافق العامة في مختلف المجالات والمناطق، بدلا من سعيها لشراء ذمم والالتفاف على خيارات الناس؟!

الغريب أن بعض الناس تقبض من أطراف متنفذة مبالغ ضخمة وتحصل على وعود حالة كي تخوض الانتخابات، ليس بهدف العطاء والإنجاز، بل سعيا لإسقاط منافس من المقربين له حتى ولو كان من أصحاب الكفاءة والخبرة ومن المشهود لهم بالتفاني والإخلاص.. فإلى متى وجيل الشباب يتراجع بكل أسف إلى العصر الجاهلي، ويركض وراء أفكار قبلية وعصبية وطائفية وحزبية؟!

لا يهمنا هنا من دفع ومن قبض، بل يهمنا ما يحدث من التفاف تحت مظلة قبلية أو حزبية أو طائفية، ووصول شخص لا يستحق إلى الكرسي، والنتيجة بعد ذلك بالطبع تكون معروفة للجميع، وهي سعي ذلك الشخص للتربح من كل المواقف على حساب هذا الوطن، دون وازع من دين أو ضمير.

أمام هذه الصورة القاتمة التي نتحمل جميعا ثمنها بتأخر بلدنا وتردي خدماته، فإن أكثر ما نعول عليه هو وعي الشعب، فإذا كنا نتمنى بلدا أجمل فعلينا أن نفشل هذه الطريقة الرخيصة لشراء الولاءات، وألا نسمح بالتدخل في تغيير إرادة الشعب والتأثير في انتقاء من يمثله ويشرع ويراقب عنه.

أحسنوا اختيار من يمثلكم، وتذكروا أن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم.

فكرة

سلطان إبراهيم الخلف

تزايد معاداة اليهود في أوروبا

من المسائل التي تؤرق الساسة الأوروبيين تفاقم مشاعر كراهية اليهود في أوروبا في السنوات الماضية مع ظهور الأحزاب الشعبوية أو القومية من جديد على الساحة السياسية، حيث تمثلت في سيل من الاعتداءات على اليهود ومراكزهم في أغلب بلدان أوروبا وأكبرها كألمانيا، حيث ألقت المستشارة ميريكل خطابا بمناسبة الذكرى 75 لاندلاع الحرب العالمية الثانية تعهدت فيه بالوقوف ضد معاداة السامية.

وقد عبرت تشارلوت نوبولوتش رئيسة مجلس الجالية اليهودية في ميونخ عن هذه الكراهية لليهود (بما تحمله من تهديدات عبر الإنترنت وهجمات فعلية على الأرض جعلت حياتهم غير ممكنة دون حماية الشرطة ما جعل ظاهرة معاداة السامية ظاهرة شائعة في المدينة) حتى أن المجلس المركزي لليهود في ألمانيا طلب من اليهود فيها عدم وضع القلنسوة على رؤوسهم حتى لا يتعرضون للإساءة والسخرية. ولإيرلندا مواقفها المؤيدة للقضية الفلسطينية حتى انها طالبت الاتحاد الأوروبي بمقاطعة منتجات المستوطنات الصهيونية المقامة على الأراضي الفلسطينية والذي يعني أن مشاعر معاداة السامية في إيرلندا لا تقتصر على المستوى الشعبي فحسب بل الرسمي على خلاف الدولة الألمانية.

وفي اليونان يشعر اليهود فيها بالقلق وبناء على قول رئيس مؤتمر الجاليات اليهودية في اليونان بنيامين إلبلاس (يجب الأخذ بالحسبان نتائج الانتخابات ويبدو أن مواطنين كثيرين قد نسوا المحرقة).

ويخشى سايمون جونسون المدير العام لمجلس قيادة اليهود في بريطانيا (من تفاقم الشكوك من قبل الأحزاب الشعبوية حول نجاعة فكرة الاتحاد الأوروبي وهو ما يزيد شعور عدم التسامح حيال اليهود والتي تتطلب اهتماما واسعا). وتعتبر هنغاريا رائدة في تنامي قوة اليمين المتطرف منذ سنوات والمتمثل بحزب (يوبيك) النازي الذي لا يخفي معاداته للسامية وقد حذر من خطورة تشكيك (يوبيك) بفكرة الاتحاد الأوروبي أندراس هايزلر رئيس اتحاد اليهود في هنغاريا. وفي النمسا تم تسجيل عدد قياسي من حوادث معاداة السامية من تهديدات لفظية وإلكترونية إلى اعتداءات مباشرة.

وتعود مشاعر القلق لدى الكيان الصهيوني من معاداة السامية في النمسا مع دخول حزب الحرية اليميني المتطرف على الساحة السياسية منذ الائتلاف الحكومي عام 2000.

وفي فرنسا بررت (الوكالة اليهودية من أجل إسرائيل) تزايد أعداد يهود فرنسا المهاجرين إلى الكيان الصهيوني في السنوات القليلة الماضية إلى تصاعد الموجة المناهضة للسامية في فرنسا. وإزاء ظاهرة معاداة السامية في أوروبا ينشط (الكونغرس اليهودي الإسرائيلي) الذي يعمل في تل أبيب من أجل الدفاع عن اليهود في أوروبا ضد المعادين للسامية وتوطيد علاقته بهم من منطلق أنه الوصي على يهود العالم. وبينما تتنامى ظاهرة معاداة السامية في أوروبا لأسباب قومية أو شعبوية أو دينية أو ردة فعل من قبل المثقفين الأوروبيين أو العامة والمدافعين عن حقوق الإنسان ضد السياسة الصهيونية المتوحشة والمتحدية للقوانين الدولية في فلسطين المحتلة تنتشر في أجوائنا العربية هذه الأيام إرهاصات وتباشير التقارب مع الكيان الصهيوني مع أن العرب وهم في صراع وجود معه أولى بمعاداته من الأوروبيين.

□ □ □

التهديد بتعديل الاتفاق النووي مع إيران أو إلغائه من طرف الولايات المتحدة الأميركية في 12 مايو القادم ستكون له آثار إيجابية على المنطقة العربية وبالأخص الخليجية. ففي حالة تعديله سيكون على النظام الإيراني التخلي عن سلوكه المتهور في سورية ولبنان وفي اليمن كما يوضح ذلك أحد بنود التعديل أو مواجهة المزيد من العقوبات الاقتصادية فوق ما تعانيه إيران من تدهور اقتصادي. أما إلغاؤه فسوف يخلق مواجهة مباشرة بين الولايات المتحدة والنظام الإيراني الذي هدد باستئناف عملية تخصيب اليورانيوم لا تختلف عن المواجهة الحالية بين الولايات المتحدة مع كوريا الشمالية وستواجه إيران أشد العقوبات الاقتصادية وفي كلتا الحالتين ستزداد نقمة الشعب الإيراني على نظامه الذي تسبب في معاناته ويرفض التعايش السلمي مع شعوب المنطقة.

الحرف 29

waha2waha2waha@hotmail.com

ذعار الرشيدي

سلمان الحمود بين الرماية والإعلام والطيران

عندما كتبت في مقالي المنشور بتاريخ 23 أغسطس 2016 بعنوان «الأب الروحي للرماية سلمان الحمود» وجد البعض للأسف يومها فيما كتبته نفاقا أو تزلفا للشيخ سلمان الحمود الذي كان يومها وزيرا للإعلام ووزيرا لشؤون الرياضة والشباب، رغم أنني كتبت في مقالي الذي مضى على نشره اكثر من عام ونصف العام ان ما حققه راميا الكويت فهيد الديحاني وعبدالله الطرقي في اولمبياد البرازيل ما كان ليتحقق لولا دعم ومساندة الشيخ سلمان الحمود بشكل شخصي ومباشر رغم الإيقاف المفروض على رياضتنا في ذلك الوقت.

□ □ □

وبالغ الكثير في انتقادي بانني نسبت نجاحات الكويت في حصول بطليها الديحاني والطرقي على ميداليتين ذهبية وبرونزية في أولمبياد ريو دي جانيرو الى الشيخ سلمان، رغم ان ما كتبته أو أوردته لم يكن سوى الحقيقة الماثلة التي يعترف بها رماة الكويت، حتى كان يوم 22 ابريل الجاري عندما استضاف الزميل جعفر محمد الرامي الذهبي فهيد الديحاني وسأله بشكل مباشر «من هو الأب الروحي للرماية في الكويت؟!» فأجابه الديحاني دون تردد: «الشيخ سلمان الحمود» وشرح خلال اللقاء الذي استغرق نحو 40 دقيقة حقيقة وقوف الشيخ سلمان الحمود خلف رماة الكويت في اغلب الاولمبيادات والمسابقات العالمية والقارية التي شاركوا بها، ناسبا الى الشيخ سلمان الفضل في الوقوف ماديا ومعنويا خلف رماة الكويت منذ اولمبياد سيدني مرورا بلندن وحتى أولمبياد البرازيل حيث حقق الرماة الكويتيون الذهبية والبرونزية.

□ □ □

الشيخ سلمان الحمود الصباح ليس وزيرا الآن، ولكن احقاق الحق من المستحق، من انه ووفق شهادات ابطال الرماية هو الاب الروحي للرماية في الكوبت، وانه الشخص الذي أحالها من رياضة ترفيهية الى رياضة تنافسية يصعد ابطالها من الكويت ويعتلون المراتب الاولى في كل المسابقات، وانه وبمثل أولئك الأبطال فهيد الديحاني وعبدالله الطرقي استطاع ان يحفر اسم الكويت من الذهب والبرونز في الذاكرة العالمية الاولمبيادية والى الأبد.

□ □ □

الشيخ سلمان الحمود هو نفسه الذي حول وزارة الاعلام بأجهزتها من قنوات منسية إلى قنوات مشاهدة وتنافس اعتى القنوات الخاصة في مسلسلاتها وبرامجها وأفلامها الوثائقية، وحول قنوات الكويت الفضائية من رقم على الريسيفر الى قنوات مشاهدة بل الى قنوات عالية المشاهدة، وجعلها قنوات يقبل عليها الجمهور بعد ان كانت نسيا منسيا او كادت تكون مجرد رقم لا أكثر.

□ □ □

هو ذاته الشيخ سلمان الحمود الذي يتولى الآن مسؤولية مهام الطيران المدني، والذي يعمل اليوم من اجل ان يحيل هذا الجهاز الى وجه وواجهة للبلد سواء في المطار الجديد او التوسعة الجديدة المنتظرة.

□ □ □

كل هذه التنقلات للشيخ سلمان الحمود بين مختلف أجهزة الدولة من الرماية إلى الإعلام والرياضة وانتهاء بالطيران تثبت انه قادر على تحقيق المستحيل وانه ما من منصب أسند اليه الا جعله ناجحا يرفع اسم الكويت عاليا، فالرجل يعمل وفق آلية الإنجاز نحو تحقيق الأفضل من اجل البلد وليس من اجل مصلحته الشخصية.

□ □ □

الشيخ سلمان الحمود وأمثاله هم من ينهضون بالبلد لأنهم يعملون لمصلحة البلد وتطوير ما تحت أيديهم ولا يعملون من اجل أسمائهم او أمجادهم الشخصية، فشكرا للشيخ سلمان الحمود وشكرا منه وشكرا عليه لما قدمه.